

معيار المراجعة (٨٠٥):

اعتبارات خاصة – عمليات مراجعة قائمة مالية واحدة، وعناصر أو حسابات أو بنود محددة في قائمة مالية

اعتمدت الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين معيار المراجعة (٨٠٥)، كما صدر من مجلس المعايير الدولية للمراجعة والتأكيد، مع الأخذ في الحسبان التعديلات العامة السابق إيضاها في وثيقة الاعتماد.

المعيار الدولي للمراجعة (٨.٥)

اعتبارات خاصة - عمليات مراجعة قائمة مالية واحدة وعناصر أو حسابات أو بنود محددة في قائمة مالية

(يسري هذا المعيار على أعمال المراجعة المرتبط عليها اعتباراً من ٢٠١٧/١/١ أو بعد ذلك التاريخ)

الفهرس

الفقرة	
	مقدمة
٣-١	نطاق هذا المعيار
٤	تاريخ السريان
٥	الهدف
٦	التعريفات
	المتطلبات
٩-٧	الاعتبارات التي تؤخذ في الحسبان عند قبول الارتباط
١٠	الاعتبارات التي تؤخذ في الحسبان عند التخطيط للمراجعة وتنفيذها
١٧-١١	الاعتبارات التي تؤخذ في الحسبان عند تكوين الرأي وإعداد التقرير
	المواد التطبيقية والمواد التفسيرية الأخرى
٤أ-١أ	نطاق هذا المعيار
٩أ-٥أ	الاعتبارات التي تؤخذ في الحسبان عند قبول الارتباط
١٥أ-١٠أ	الاعتبارات التي تؤخذ في الحسبان عند التخطيط للمراجعة وتنفيذها
٢٨أ-١٦أ	الاعتبارات التي تؤخذ في الحسبان عند تكوين الرأي وإعداد التقرير
	الملحق الأول: أمثلة لعناصر أو حسابات أو بنود محددة في قائمة مالية
	الملحق الثاني: أمثلة توضيحية لتقارير المراجع المستقل عن قائمة مالية واحدة، وعن عنصر محدد في قائمة مالية

ينبغي قراءة معيار المراجعة (٨.٥) "اعتبارات خاصة - عمليات مراجعة قائمة مالية واحدة وعناصر أو حسابات أو بنود محددة في قائمة مالية" جنباً إلى جنب مع معيار المراجعة (٢٠.٠) "الأهداف العامة للمراجع المستقل والقيام بالمراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية".

مقدمة

نطاق هذا المعيار

١. تُطبَّق المعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية^(*) في السلسلة ١٠٠-٧٠٠ على مراجعة القوائم المالية، ويتم تكيفها حسب الحاجة في ظل الظروف القائمة، عندما تُطبَّق على عمليات مراجعة معلومات مالية تاريخية أخرى. ويتناول هذا المعيار اعتبارات خاصة عند تطبيق تلك المعايير على مراجعة قائمة مالية واحدة أو مراجعة عنصر أو حساب أو بند محدد في قائمة مالية. وقد يتم إعداد القائمة المالية الواحدة أو العنصر أو الحساب أو البند المحدد في قائمة مالية وفقاً لإطار ذي غرض عام أو غرض خاص. وفي حالة الإعداد وفقاً لإطار ذي غرض خاص، فإن معيار المراجعة (٨٠٠) ينطبق أيضاً على المراجعة. (راجع: الفقرة ١-٤)
٢. لا ينطبق هذا المعيار على تقرير مراجع مكون المجموعة، الصادر نتيجة لعمل تم تنفيذه على المعلومات المالية لمكون، بناءً على طلب من فريق ارتباط المجموعة لأغراض مراجعة القوائم المالية للمجموعة (انظر معيار المراجعة (٦٠٠)).
٣. لا يتجاوز هذا المعيار متطلبات معايير المراجعة الأخرى؛ ولا يستهدف منه أن يتناول جميع الاعتبارات الخاصة التي قد تكون ذات صلة بحسب ظروف الارتباط.

تاريخ السريان

٤. يسري هذا المعيار على أعمال مراجعة قائمة مالية واحدة أو مراجعة عناصر أو حسابات أو بنود محددة، مرتبط علمياً اعتباراً من ٢٠١٧/١/١ أو بعد ذلك التاريخ. وفي حالة أعمال مراجعة قائمة مالية واحدة أو مراجعة عناصر أو حسابات أو بنود محددة في قائمة مالية في تاريخ معين، يسري هذا المعيار على أعمال مراجعة هذه المعلومات المرتبط علمياً اعتباراً من ٢٠١٧/١/١ أو بعد ذلك التاريخ.

الهدف

٥. هدف المراجع من تطبيق معايير المراجعة عند مراجعة قائمة مالية واحدة أو عنصر أو حساب أو بند محدد في قائمة مالية، هو التناول المناسب للاعتبارات الخاصة التي تُعد ذات صلة بما يلي:
 - (أ) قبول الارتباط؛
 - (ب) التخطيط للارتباط وتنفيذه؛
 - (ج) تكوين رأي وإعداد تقرير عن القائمة المالية الواحدة أو عن العنصر أو الحساب أو البند المحدد في قائمة مالية.

التعريفات

٦. لأغراض هذا المعيار، فإن الإشارة إلى:
 - (أ) "عنصر في قائمة مالية" أو "عنصر" تعني "عنصراً أو حساباً أو بنداً في قائمة مالية"؛
 - (ب) "المعايير الدولية للتقرير المالي" تعني المعايير الدولية للتقرير المالي الصادرة عن مجلس المعايير الدولية للمحاسبة^(**)؛
 - (ج) قائمة مالية واحدة أو عنصر محدد في قائمة مالية تتضمن الإفصاحات ذات الصلة. وتشتمل الإفصاحات ذات الصلة عادةً على معلومات توضيحية أو أخرى وصفية ذات صلة بالقائمة المالية أو بالعنصر. (راجع: الفقرة ٢٤)

* معايير المراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية هي معايير المراجعة الدولية كما صدرت من المجلس الدولي مع تعديلات محدودة لتكييف تطبيقها بما يتفق مع البيئة النظامية في المملكة العربية السعودية. ولم تغير هذه التعديلات أيًا من متطلبات تلك المعايير

١ معيار المراجعة (٨٠٠) "اعتبارات خاصة - عمليات مراجعة القوائم المالية المعدة وفقاً لأطر ذات غرض خاص"

٢ معيار المراجعة (٦٠٠) "اعتبارات خاصة - عمليات مراجعة القوائم المالية للمجموعة (بما في ذلك عمل مراجعي مكونات المجموعة)"

** يقصد بمصطلح المعايير الدولية للتقرير المالي، المعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية، كما صدرت من المجلس الدولي بالإضافة إلى إفصاحات أضافتها الهيئة لبعض تلك المعايير وفقاً لما ورد في وثيقة اعتماد المعايير الدولية للتقرير المالي الصادرة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين

المتطلبات

الاعتبارات التي تؤخذ في الحسبان عند قبول الارتباط

تطبيق معايير المراجعة

٧. يتطلب معيار المراجعة (٢٠٠) أن يلتزم المراجع بجميع معايير المراجعة ذات الصلة بالمراجعة^٣ وفي حالة مراجعة قائمة مالية واحدة أو عنصر محدد في قائمة مالية، فإن هذا المتطلب ينطبق أيضاً بغض النظر عما إذا كان المراجع مُكَلَّف أيضاً بمراجعة مجموعة كاملة من القوائم المالية للمنشأة. وإذا لم يكن المراجع مُكَلَّفاً بمراجعة المجموعة الكاملة من القوائم المالية للمنشأة، فيجب عليه أن يحدد ما إذا كان من الممكن عملياً مراجعة قائمة مالية واحدة أو عنصر محدد في تلك القوائم المالية وفقاً لمعايير لمراجعة. (راجع: الفقرتين ٥، ٦)

مدى قبول إطار التقرير المالي

٨. يتطلب معيار المراجعة (٢١٠) من المراجع أن يحدد مدى قبول إطار التقرير المالي المطبق في إعداد القوائم المالية^٤ وفي حالة مراجعة قائمة مالية واحدة أو عنصر محدد في قائمة مالية، فيجب أن يتضمن هذا ما إذا كان تطبيق إطار التقرير المالي سيؤدي إلى عرض يوفر إفصاحات كافية تمكن المستخدمين المستهدفين من فهم المعلومات الواردة في القائمة المالية أو العنصر، وفهم تأثير المعاملات والأحداث المهمة على المعلومات الواردة في القائمة المالية أو العنصر. (راجع: الفقرة ٧)

شكل الرأي

٩. يتطلب معيار المراجعة (٢١٠) أن تتضمن شروط الاتفاق على ارتباط المراجعة الشكل المتوقع لأي تقارير سيصدرها المراجع^٥ وفي حالة مراجعة قائمة مالية واحدة أو عنصر محدد في قائمة مالية، فيجب على المراجع أن يأخذ في الحسبان ما إذا كان الشكل المتوقع للرأي يُعد مناسباً في ظل الظروف القائمة. (راجع: الفقرتين ٨، ٩)

الاعتبارات التي تؤخذ في الحسبان عند التخطيط للمراجعة وتنفيذها

١٠. ينص معيار المراجعة (٢٠٠) على أن معايير المراجعة قد تمت صياغتها في سياق مراجعة القوائم المالية؛ وأنها يتم تكييفها حسب الحاجة في ظل الظروف القائمة، عندما يتم تطبيقها على عمليات مراجعة معلومات مالية تاريخية أخرى^٦. وعند التخطيط لمراجعة قائمة مالية واحدة أو عنصر محدد في قائمة مالية، وتنفيذ هذه المراجعة، يجب على المراجع تكييف جميع معايير المراجعة ذات الصلة بالمراجعة حسب الحاجة في ظل ظروف الارتباط. (راجع: الفقرات ١٠أ-١٥)

الاعتبارات التي تؤخذ في الحسبان عند تكوين الرأي وإعداد التقرير

١١. عند تكوين رأي وإعداد تقرير عن قائمة مالية واحدة أو عن عنصر محدد في قائمة مالية، فيجب على المراجع تطبيق المتطلبات الواردة في معيار المراجعة (٧٠٠)،^٨ وعند الاقتضاء، معيار المراجعة (٨٠٠) بعد تكييفهما حسب الحاجة في ظل ظروف الارتباط. (راجع: الفقرات ١٦٦-٢٢٢)

التقرير عن المجموعة الكاملة من القوائم المالية للمنشأة وعن قائمة مالية واحدة أو عنصر محدد في تلك القوائم المالية

١٢. إذا التزم المراجع بتنفيذ ارتباط للتقرير عن قائمة مالية واحدة، أو عن عنصر محدد في قائمة مالية بالتزامن مع ارتباط لمراجعة المجموعة الكاملة من القوائم المالية للمنشأة، فيجب عليه إبداء رأي منفصل لكل ارتباط.

^٣ معيار المراجعة (٢٠٠) "الأهداف العامة للمراجع المستقل والقيام بالمراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة"، الفقرة ١٨

^٤ معيار المراجعة (٢١٠) "الاتفاق على شروط ارتباطات المراجعة"، الفقرة ٦(ا)

^٥ معيار المراجعة (٢١٠)، الفقرة ١٠(هـ)

^٦ معيار المراجعة (٢٠٠)، الفقرة ٢

^٧ توضح الفقرة ١٣(و) من معيار المراجعة (٢٠٠) أن مصطلح "القوائم المالية" يشير عادةً إلى مجموعة كاملة من القوائم المالية التي تحددها متطلبات إطار التقرير المالي المنطبق.

^٨ معيار المراجعة (٧٠٠) "تكوين الرأي والتقرير عن القوائم المالية"

١٣. قد يتم نشر القائمة المالية الواحدة التي تمت مراجعتها أو العنصر المحدد الذي تمت مراجعته في إحدى القوائم المالية مع المجموعة الكاملة من القوائم المالية التي تمت مراجعتها للمنشأة. وإذا استنتج المراجع أن عرض القائمة المالية الواحدة أو العنصر المحدد في إحدى القوائم المالية لا يميز هذه القائمة أو هذا العنصر عن المجموعة الكاملة من القوائم المالية، فيجب على المراجع أن يطلب من الإدارة تصحيح هذا الوضع. ومع مراعاة الفقرتين ١٥ و١٦، يجب على المراجع أيضاً أن يميز بين الرأي في القائمة المالية الواحدة أو العنصر المحدد في إحدى القوائم المالية والرأي في المجموعة الكاملة من القوائم المالية. ولا يجوز أن يصدر المراجع تقريره الذي يحتوي على رأيه في القائمة المالية الواحدة أو العنصر المحدد في إحدى القوائم المالية حتى يكون مقتنعاً بهذا التمييز.

النظر في انعكاسات بعض الأمور المُضْمَنَة في تقرير المراجع عن المجموعة الكاملة من القوائم المالية للمنشأة على مراجعة القائمة المالية الواحدة أو العنصر المحدد في إحدى القوائم المالية وعلى تقرير المراجع عن هذه القائمة أو هذا العنصر.

١٤. إذا كان تقرير المراجع عن مجموعة كاملة من القوائم المالية لمنشأة يتضمن:

(أ) رأياً معدلاً وفقاً لمعيار المراجعة (٧.٥)؛^٩ أو

(ب) فقرة لفت انتباه أو فقرة أمر آخر، وفقاً لمعيار المراجعة (٧.٦)؛^{١٠} أو

(ج) قسماً بعنوان "عدم التأكد الجوهري المتعلق بالاستمرارية" وفقاً لمعيار المراجعة (٥٧.٠)؛^{١١} أو

(د) إبلاغاً عن الأمور الرئيسية للمراجعة وفقاً لمعيار المراجعة (٧.١)؛^{١٢} أو

(هـ) عبارة تصف تحريفاً جوهرياً غير مصحح في المعلومات الأخرى وفقاً لمعيار المراجعة (٧٢.٠)؛^{١٣}

فيجب على المراجع النظر في انعكاسات مثل هذه الأمور، إن وجدت، على مراجعة القائمة المالية الواحدة أو العنصر المحدد في إحدى القوائم المالية وعلى تقرير المراجع عنهما. (راجع: الفقرات ٢٣٠-٢٧١)

الرأي المعارض أو الامتناع عن إبداء رأي في تقرير المراجع عن المجموعة الكاملة من القوائم المالية للمنشأة

١٥. إذا خلص المراجع إلى أنه من الضروري إبداء رأي معارض أو الامتناع عن إبداء رأي في المجموعة الكاملة من القوائم المالية للمنشأة ككل، فإن معيار المراجعة (٧.٥) لا يسمح للمراجع بتضمين رأي غير معدل في نفس تقرير المراجع عن قائمة مالية واحدة تشكل جزءاً من تلك القوائم المالية أو عن عنصر محدد من تلك القوائم المالية.^{١٤} وهذا لأن مثل هذا الرأي غير المعدل سيتناقض مع الرأي المعارض أو الامتناع عن إبداء الرأي في المجموعة الكاملة من القوائم المالية للمنشأة ككل. (راجع: الفقرة ٢٨١)

١٦. إذا خلص المراجع إلى أنه من الضروري إبداء رأي معارض أو الامتناع عن إبداء رأي في المجموعة الكاملة من القوائم المالية للمنشأة ككل، ولكن في سياق إجراء مراجعة منفصلة لعنصر محدد في تلك القوائم المالية، رأي المراجع أنه من المناسب مع ذلك إبداء رأي غير معدل عن ذلك العنصر، فلا يجوز للمراجع أن يقوم بذلك إلا إذا:

(أ) لم توجد أنظمة أو لوائح تمنع المراجع من القيام بذلك؛

(ب) تم إبداء ذلك الرأي في تقرير للمراجع لا يتم نشره مع تقرير المراجع الذي يحتوي على الرأي المعارض أو الامتناع عن إبداء الرأي؛

(ج) كان العنصر لا يمثل جزءاً كبيراً من المجموعة الكاملة من القوائم المالية للمنشأة.

١٧. لا يجوز للمراجع إبداء رأي غير معدل عن قائمة مالية واحدة من مجموعة كاملة من القوائم المالية إذا كان قد أبدى رأياً معارضاً أو امتنع عن إبداء رأي في المجموعة الكاملة من القوائم المالية ككل. وينطبق هذا حتى وإن لم يتم نشر تقرير المراجع عن القائمة المالية الواحدة مع

^٩ معيار المراجعة (٧.٥) "التعديلات على الرأي في تقرير المراجع المستقل"

^{١٠} معيار المراجعة (٧.٦) "فقرات لفت الانتباه وفقرات أمور أخرى في تقرير المراجع المستقل"

^{١١} معيار المراجعة (٥٧.٠) "الاستمرارية"، الفقرة ٢٢

^{١٢} معيار المراجعة (٧.١) "الإبلاغ عن الأمور الرئيسية للمراجعة في تقرير المراجع المستقل"، الفقرة ١٣

^{١٣} معيار المراجعة (٧٢.٠) "مسؤوليات المراجع ذات العلاقة بالمعلومات الأخرى"، الفقرة ٢٢(هـ) (٢)

^{١٤} معيار المراجعة (٧.٥)، الفقرة ١٥

تقرير المراجع الذي يحتوي على الرأي المعارض أو الامتناع عن إبداء الرأي. وهذا لأن القائمة المالية الواحدة يفترض أنها تمثل جزءاً كبيراً من تلك القوائم المالية.

المواد التطبيقية والمواد التفسيرية الأخرى

نطاق هذا المعيار (راجع: الفقرتين ١، ٦ (ج))

١١. يعرّف معيار المراجعة (٢٠٠) مصطلح "المعلومات المالية التاريخية" بأنها معلومات تخص منشأة معينة، مُعبّر عنها بمصطلحات مالية، ومستمدة أساساً من النظام المحاسبي لتلك المنشأة، بشأن الأحداث الاقتصادية التي حدثت في فترات زمنية سابقة، أو بشأن الأوضاع أو الظروف الاقتصادية في نقاط زمنية في الماضي.^{١٥}
١٢. يعرّف معيار المراجعة (٢٠٠) مصطلح "القوائم المالية" بأنها عرض هيكلي لمعلومات مالية تاريخية، بما فيها الإفصاحات، يهدف إلى الإبلاغ بالموارد الاقتصادية للمنشأة أو واجباتها في لحظة زمنية معينة، أو الإبلاغ بالتغيرات التي طرأت على هذه الموارد أو الواجبات خلال فترة زمنية معينة، وفقاً لأحد أطُر التقرير المالي. ويشير مصطلح "القوائم المالية" عادةً إلى مجموعة كاملة من القوائم المالية، كما تحددتها متطلبات إطار التقرير المالي المنطبق، ولكنه يمكن أن يشير أيضاً إلى قائمة مالية واحدة. وتشتمل الإفصاحات على معلومات توضيحية أو وصفية، موضحة حسبما هو مطلوب أو مسموح به صراحةً أو مصرح به بأي شكل آخر بموجب إطار التقرير المالي المنطبق، في صلب القوائم المالية أو في الإيضاحات، أو مُضمّنة فيها بإحالات مرجعية.^{١٦} ووفقاً لما هو مذكور في الفقرة ٦ (ج)، فإن الإشارة إلى قائمة مالية واحدة أو عنصر محدد في قائمة مالية تتضمن الإفصاحات ذات الصلة.
١٣. تمت صياغة معايير المراجعة في سياق مراجعة القوائم المالية،^{١٧} ويتعين تكييفها حسب الحاجة في ظل الظروف القائمة عندما تطبق على مراجعة معلومات مالية تاريخية أخرى، مثل قائمة مالية واحدة أو عنصر محدد في قائمة مالية. ويقدم هذا المعيار دعماً في هذا الصدد. (يتضمن الملحق الأول أمثلة لهذه المعلومات المالية التاريخية الأخرى).

١٤. يُنفذ أي ارتباط تأكيد معقول بخلاف إجراء مراجعة للمعلومات المالية التاريخية وفقاً لمعيار ارتباطات التأكيد (٣٠٠).^{١٨}

الاعتبارات التي تؤخذ في الحسبان عند قبول الارتباط

تطبيق معايير المراجعة (راجع: الفقرة ٧)

١٥. يتطلب معيار المراجعة (٢٠٠) من المراجع الالتزام بالآتي (أ) المتطلبات المسلكية ذات الصلة، بما فيها تلك المتعلقة بالاستقلال، التي تتعلق بارتباطات مراجعة القوائم المالية، و(ب) جميع معايير المراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ذات الصلة بالمراجعة. كما يتطلب من المراجع الالتزام بكل متطلب وارد في أي معيار من معايير المراجعة ما لم يكن معيار المراجعة بالكامل غير ذي صلة أو ما لم يكن المتطلب غير ذي صلة بسبب أنه مشروط والشرط غير متحقق، بحسب ظروف المراجعة. وفي ظروف استثنائية، قد يرى المراجع أنه من الضروري الخروج عن متطلب ذي صلة وارد في أحد معايير المراجعة عن طريق تنفيذ إجراءات مراجعة بديلة لتحقيق الهدف من ذلك المتطلب.^{١٩}
١٦. إن الالتزام بمتطلبات معايير المراجعة ذات الصلة بمراجعة قائمة مالية واحدة أو عنصر محدد في إحدى القوائم المالية قد لا يكون ممكناً عملياً عندما لا يكون المراجع مكلفاً أيضاً بمراجعة المجموعة الكاملة من القوائم المالية للمنشأة. ففي مثل هذه الحالات، غالباً لا يكون فهم المراجع للمنشأة وبيئتها، بما في ذلك رقابتها الداخلية، هو نفس الفهم الذي يحظى به المراجع الذي يراجع أيضاً المجموعة الكاملة من القوائم المالية للمنشأة. ولا يملك المراجع أيضاً أدلة المراجعة عن الجودة العامة للسجلات المحاسبية أو المعلومات المحاسبية الأخرى التي كان سيتم الحصول عليها عند إجراء مراجعة للمجموعة الكاملة من القوائم المالية للمنشأة. وبناءً عليه، قد يحتاج المراجع إلى أدلة إضافية

^{١٥} معيار المراجعة (٢٠٠)، الفقرة ١٣ (ز)

^{١٦} معيار المراجعة (٢٠٠)، الفقرة ١٣ (و)

^{١٧} معيار المراجعة (٢٠٠)، الفقرة ٢

^{١٨} معيار ارتباطات التأكيد (٣٠٠) "ارتباطات التأكيد الأخرى بخلاف عمليات مراجعة أو فحص المعلومات المالية التاريخية"

^{١٩} معيار المراجعة (٢٠٠)، الفقرات ١٤ و ١٨ و ٢٢ و ٢٣

لتأييد أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها من السجلات المحاسبية. وفي حالة مراجعة عنصر محدد في قائمة مالية، فإن بعض معايير المراجعة تتطلب أعمال مراجعة قد تكون غير متناسبة مع العنصر الذي تتم مراجعته. فعلى سبيل المثال، على الرغم من أن متطلبات معيار المراجعة (٥٧٠) من المرجح أن تكون ذات صلة بظروف مراجعة جدول للمبالغ مستحقة التحصيل، فإن الالتزام بتلك المتطلبات قد لا يكون ممكناً عملياً نظراً لجهد المراجعة المطلوب. وإذا خلص المراجع إلى أن مراجعة قائمة مالية واحدة أو عنصر محدد في قائمة مالية وفقاً لمعايير المراجعة قد لا يكون ممكناً عملياً، فيمكن أن يناقش المراجع مع الإدارة ما إذا كان هناك نوع آخر من أنواع الارتباط من الممكن أن يكون عملياً بدرجة أكبر.

مدى قبول إطار التقرير المالي (راجع: الفقرة ٨)

٧١. قد يتم إعداد قائمة مالية واحدة أو عنصر محدد في قائمة مالية وفقاً لإطار تقرير مالي منطبق يستند إلى إطار تقرير مالي موضوع من جهة معترف بها أو مصرح لها بوضع المعايير، لإعداد مجموعة كاملة من القوائم المالية (على سبيل المثال، المعايير الدولية للتقرير المالي). وإذا كانت الحال كذلك، فإن تحديد مدى قبول الإطار المنطبق قد يشمل النظر فيما إذا كان ذلك الإطار يتضمن جميع متطلبات الإطار الذي استند إليه والتي تتعلق بعرض قائمة مالية واحدة أو عنصر محدد في قائمة مالية مع توفير ما يكفي من الإفصاحات.

شكل الرأي (راجع: الفقرة ٩)

٨١. يعتمد شكل الرأي الذي سيبيده المراجع على إطار التقرير المالي المنطبق وأي أنظمة أو لوائح منطبقة.^{٢٠} ووفقاً لمعيار المراجعة (٧٠٠):^{٢١}

(أ) عند إبداء رأي غير معدل في مجموعة كاملة من القوائم المالية المعدة وفقاً لإطار عرض عادل، فإن رأي المراجع يستخدم - ما لم تتطلب الأنظمة أو اللوائح خلاف ذلك - إحدى العبارتين الآتيتين^(*):

(١) إن القوائم المالية تعرض بشكل عادل، من جميع الجوانب الجوهرية، وفقاً لـ [إطار التقرير المالي المنطبق]؛ أو

(٢) إن القوائم المالية تعطي صورة حقيقية وعادلة وفقاً لـ [إطار التقرير المالي المنطبق]؛

(ب) عند إبداء رأي غير معدل في مجموعة كاملة من القوائم المالية المعدة وفقاً لإطار التزام، فإن رأي المراجع ينص على أن القوائم المالية مُعدَّة، من جميع الجوانب الجوهرية، وفقاً لـ [إطار التقرير المالي المنطبق].

٩١. في حالة مراجعة قائمة مالية واحدة أو عنصر محدد في قائمة مالية، قد لا يتناول إطار التقرير المالي المنطبق بشكل صريح عرض القائمة المالية أو العنصر المحدد في القائمة المالية. وقد يكون هذا هو الحال عندما يستند إطار التقرير المالي المنطبق إلى إطار تقرير مالي موضوع من جهة معترف بها أو مصرح لها بوضع المعايير، لإعداد مجموعة كاملة من القوائم المالية (على سبيل المثال، المعايير الدولية للتقرير المالي). ولهذا ينظر المراجع فيما إذا كان الشكل المتوقع للرأي يُعد مناسباً في ضوء إطار التقرير المالي المنطبق. وتتضمن العوامل التي قد تؤثر على نظر المراجع فيما إذا كان سيستخدم في رأيه عبارة "تعرض بشكل عادل، من جميع الجوانب الجوهرية"، أو "تعطي صورة حقيقية وعادلة":

- ما إذا كان إطار التقرير المالي المنطبق قاصراً، بشكل صريح أو ضمني، على إعداد مجموعة كاملة من القوائم المالية.
- ما إذا كانت القائمة المالية الواحدة أو العنصر المحدد في إحدى القوائم المالية سوف:

○ يلتزم بالكامل بكل متطلبات الإطار ذات الصلة بالقائمة المالية المعينة أو بالعنصر المعين، وعرض القائمة المالية أو العنصر المحدد في إحدى القوائم المالية سيتضمن الإفصاحات ذات الصلة.

○ يوفر إفصاحات تتجاوز تلك التي يتطلبها الإطار على وجه الخصوص، أو سيخرج - في ظروف استثنائية - عن أحد متطلبات الإطار، إذا كان ذلك ضرورياً لتحقيق العرض العادل.

^{٢٠} معيار المراجعة (٢٠٠)، الفقرة ٨

^{٢١} معيار المراجعة (٧٠٠)، الفقرتان ٢٥ و ٢٦

* "تمشياً مع العرف السائد في المملكة العربية السعودية، فإن العبارة التي سيتم استخدامها في نماذج تقارير المراجع المستقل هي: وفي رأينا، فإن القوائم المالية المرفقة، تعرض بعدل من جميع الجوانب الجوهرية [...] وفقاً لـ [إطار التقرير المالي المنطبق]."

يُعد قرار المراجع بشأن الشكل المتوقع للرأي مسألة حكم مهني. وقد يتأثر ذلك بما إذا كان استخدام عبارة "تعرض بشكل عادل، من جميع الجوانب الجوهرية" أو عبارة "تعطي صورة حقيقية وعادلة" في رأي المراجع بشأن قائمة مالية واحدة أو عنصر محدد في قائمة مالية تم إعدادها وفقاً لإطار عرض عادل يُعد مقبولاً بشكل عام في الدولة المعنية.

الاعتبارات التي تؤخذ في الحسبان عند التخطيط للمراجعة وتنفيذها (راجع: الفقرة ١٠)

١٠. إن تحديد مدى ملاءمة كل معيار من معايير المراجعة يتطلب نظراً متأنياً. وحتى عندما يقتصر موضوع المراجعة على عنصر محدد في قائمة مالية، فمن حيث المبدأ تعد معايير المراجعة مثل معيار المراجعة (٢٤٠) ومعيار المراجعة (٥٥٠) ومعيار المراجعة (٥٧٠) ذات صلة. ويرجع ذلك إلى أن العنصر قد يكون محرفاً نتيجة لغش، أو لتأثير المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة، أو التطبيق غير الصحيح لأساس الاستمرارية في المحاسبة في ظل إطار التقرير المالي المنطبق.
١١. يتطلب معيار المراجعة (٢٦٠) أن يقوم المراجع بتحديد الشخص (الأشخاص) المعني ضمن هيكل حوكمة المنشأة الذي سيتم الاتصال به.^{٢٤} ويشير معيار المراجعة (٢٦٠) كذلك إلى أنه في بعض الحالات، يشارك جميع المكلفين بالحوكمة في إدارة المنشأة، ويتم تعديل تطبيق متطلبات الاتصال بما يناسب هذا الوضع.^{٢٥} وعندما تعد المنشأة أيضاً مجموعة كاملة من القوائم المالية، فإن هؤلاء الأشخاص المسؤولين عن الإشراف على إعداد القائمة المالية الواحدة أو إعداد العنصر قد لا يكونون هم أنفسهم المكلفين بالحوكمة المسؤولين عن الإشراف على إعداد المجموعة الكاملة من القوائم المالية.
١٢. علاوة على ذلك، فقد تمت صياغة معايير المراجعة في سياق مراجعة القوائم المالية؛ ويتعين تكييفها حسب الحاجة في ظل الظروف القائمة عندما تطبق على مراجعة قائمة مالية واحدة^{٢٦} أو عنصر محدد في قائمة مالية. فعلى سبيل المثال، الإفادات المكتوبة من الإدارة بشأن المجموعة الكاملة من القوائم المالية سيحل محلها الإفادات المكتوبة بشأن عرض القائمة المالية أو العنصر وفقاً لإطار التقرير المالي المنطبق.
١٣. قد يكون للأمر المُضمّن في تقرير المراجع عن المجموعة الكاملة من القوائم المالية انعكاسات على مراجعة قائمة مالية واحدة أو عنصر في قائمة مالية (انظر الفقرة ١٤). وعند التخطيط لمراجعة قائمة مالية واحدة أو عنصر محدد في قائمة مالية وتنفيذ المراجعة بالتزامن مع مراجعة المجموعة الكاملة من القوائم المالية للمنشأة، فقد يستطيع المراجع استخدام أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها في إطار مراجعة المجموعة الكاملة من القوائم المالية للمنشأة عند مراجعة القائمة المالية أو العنصر. ومع ذلك، فإن معايير المراجعة تتطلب من المراجع التخطيط لمراجعة القائمة المالية أو العنصر، وتنفيذ المراجعة، للحصول على ما يكفي من أدلة المراجعة المناسبة التي تشكل أساساً للرأي الذي سيتم إبدائه في القائمة المالية أو العنصر.
١٤. تتداخل القوائم المالية الفردية التي تتكون منها أية مجموعة كاملة من القوائم المالية، وكذلك العديد من العناصر المحددة في تلك القوائم، بما في ذلك إفصاحاتها ذات الصلة. ولذلك، فإنه عند مراجعة قائمة مالية واحدة أو عنصر محدد في قائمة مالية، قد لا يستطيع المراجع النظر في القائمة المالية أو العنصر بمعزل عن القوائم أو العناصر الأخرى. وبالتالي، قد يحتاج المراجع إلى تنفيذ إجراءات فيما يتعلق بالبنود المتداخلة لتحقيق هدف المراجعة.
١٥. بالإضافة لما سبق، فإن الأهمية النسبية المحددة لقائمة مالية واحدة أو لعنصر محدد في قائمة مالية قد تكون أقل من الأهمية النسبية للمجموعة الكاملة من القوائم المالية للمنشأة؛ وسوف يؤثر هذا في طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات المراجعة وتقويم التحريفات غير المصححة.

^{٢٢} معيار المراجعة (٢٤٠) "مسؤوليات المراجع ذات العلاقة بالغش عند مراجعة القوائم المالية"

^{٢٣} معيار المراجعة (٥٥٠) "الأطراف ذات العلاقة"

^{٢٤} معيار المراجعة (٢٦٠) "الاتصال بالمكلفين بالحوكمة"، الفقرة ١١

^{٢٥} معيار المراجعة (٢٦٠)، الفقرات ١٠ (ب) و١٣ وأ (النقطة الثالثة) وأ ٢ وأ ٨

^{٢٦} معيار المراجعة (٢٠٠)، الفقرة ٢

الاعتبارات التي تؤخذ في الحسبان عند تكوين الرأي وإعداد التقرير (راجع: الفقرة ١١)

١٦أ. يتطلب معيار المراجعة (٧٠٠) من المراجع أن يقوم، عند تكوين رأيه، بتقويم ما إذا كانت القوائم المالية توفر إفصاحات كافية لتمكين المستخدمين المستهدفين من فهم تأثير المعاملات والأحداث المهمة على المعلومات الواردة في القوائم المالية.^{٢٧} وفي حالة مراجعة قائمة مالية واحدة أو عنصر محدد في قائمة مالية، فمن المهم أن توفر القائمة المالية أو العنصر، في ضوء متطلبات إطار التقرير المالي المنطبق، إفصاحات كافية تمكّن المستخدمين المستهدفين من فهم المعلومات الواردة في القائمة المالية أو العنصر، وفهم تأثير المعاملات والأحداث المهمة على المعلومات الواردة في القائمة المالية أو العنصر.

١٧أ. يحتوي الملحق الثاني على أمثلة توضيحية لتقارير المراجع المستقل عن قائمة مالية واحدة أو عنصر محدد في قائمة مالية. وقد تكون هناك أمثلة توضيحية أخرى لتقارير المراجع التي يمكن أن تكون ذات صلة بعملية التقرير عن قائمة مالية واحدة أو عن عنصر محدد في قائمة مالية (انظر على سبيل المثال، ملاحق معيار المراجعة (٧٠٠) ومعيار المراجعة (٧٠٥) ومعيار المراجعة (٥٧٠) ومعيار المراجعة (٧٢٠) ومعيار المراجعة (٧٠٦)).

تطبيق معيار المراجعة (٧٠٠) عند التقرير عن قائمة مالية واحدة أو عن عنصر محدد في قائمة مالية

١٨أ. توضح الفقرة ١١ من هذا المعيار أن المراجع مطالب بتطبيق المتطلبات الواردة في معيار المراجعة (٧٠٠)، بعد تكييفها حسب الحاجة في ظل ظروف الارتباط، عند تكوين رأي وإعداد تقرير عن قائمة مالية واحدة أو عن عنصر محدد في قائمة مالية. وفي سبيل القيام بذلك، فإن المراجع مطالب أيضاً بتطبيق متطلبات التقرير الواردة في معايير المراجعة الأخرى بعد تكييفها حسب الحاجة في ظل ظروف الارتباط، وقد يستعين المراجع في ذلك بالاعتبارات المتناولة في الفقرات ١٩-٢١ أدناه.

الاستمرارية

١٩أ. وبناءً على إطار التقرير المالي المنطبق المستخدم في إعداد القائمة المالية الواحدة أو العنصر المحدد في إحدى القوائم المالية، فإن الوصف الوارد في تقرير المراجع لمسؤوليات الإدارة^{٢٨} فيما يتعلق بالاستمرارية قد يحتاج إلى تكييفه عند الضرورة. وقد يحتاج أيضاً الوصف الوارد في تقرير المراجع لمسؤوليات المراجع^{٢٩} إلى تكييفه عند الضرورة تبعاً لكيفية تطبيق معيار المراجعة (٥٧٠) في ظل ظروف الارتباط.

الأمر الرئيسة للمراجعة

٢٠أ. يتطلب معيار المراجعة (٧٠٠) من المراجع الإبلاغ عن الأمر الرئيسة للمراجعة وفقاً لمعيار المراجعة (٧٠١) عند مراجعة مجموعات كاملة من القوائم المالية ذات الغرض العام لمنشآت مدرجة.^{٣٠} وعند مراجعة قائمة مالية واحدة أو عنصر محدد من قائمة مالية، فإن معيار المراجعة (٧٠١) لا يُطبق إلا عندما يكون الإبلاغ عن الأمر الرئيسة للمراجعة في تقرير المراجع عن هذه القوائم المالية أو هذه العناصر مطلوباً بموجب نظام أو لائحة، أو عندما يقرر المراجع الإبلاغ عن الأمر الرئيسة للمراجعة لأي سبب آخر. وعندما يتم الإبلاغ عن الأمر الرئيسة للمراجعة في تقرير المراجع عن قائمة مالية واحدة أو عنصر محدد في إحدى القوائم المالية، فإن معيار المراجعة (٧٠١) يطبق بكامله.^{٣١}

المعلومات الأخرى

٢١أ. يتناول معيار المراجعة (٧٢٠) مسؤوليات المراجع فيما يتعلق بالمعلومات الأخرى. وفي سياق هذا المعيار، فإن التقارير التي تحتوي على، أو التي تُرفق بها، قائمة مالية واحدة أو عنصر محدد في قائمة مالية، والتي يكون الغرض منها تزويد الملاك (أو أصحاب مصالح مشاهدين) بمعلومات عن الأمور الواردة في القائمة المالية الواحدة أو العنصر المحدد في إحدى القوائم المالية، تُعد تقارير سنوية لأغراض معيار

^{٢٧} معيار المراجعة (٧٠٠)، الفقرات ١٣ (هـ)

^{٢٨} معيار المراجعة (٧٠٠)، الفقرتان ٣٤ (ب) وأ٤

^{٢٩} معيار المراجعة (٧٠٠)، الفقرة ٣٩ (ب) (٤).

^{٣٠} معيار المراجعة (٧٠٠)، الفقرة ٣٠

^{٣١} معيار المراجعة (٧٠٠)، الفقرة ٣١

المراجعة (٧٢٠). وعندما يحدد المراجع أن المنشأة تخطط لإصدار مثل هذا التقرير، فإن المتطلبات الواردة في معيار المراجعة (٧٢٠) تنطبق على مراجعة القائمة المالية الواحدة أو العنصر.

اسم الشريك المسؤول عن الارتباط

٢٢أ. إن المتطلب الوارد في معيار المراجعة (٧٠٠)، بشأن تضمين المراجع لاسم الشريك المسؤول عن الارتباط في تقرير المراجع، ينطبق أيضاً على عمليات مراجعة القوائم المالية الواحدة للمنشآت المدرجة أو العناصر المحددة في القوائم المالية للمنشآت المدرجة.^{٣٢} وقد يكون مطلوباً من المراجع بموجب نظام أو لائحة أن يُضَمِّن اسم الشريك المسؤول عن الارتباط في تقرير المراجع، أو قد يقرر المراجع لأي سبب آخر القيام بذلك عند التقرير عن قائمة مالية واحدة أو عن عنصر في إحدى القوائم المالية للمنشآت غير المدرجة.

التقرير عن المجموعة الكاملة من القوائم المالية للمنشأة وعن قائمة مالية واحدة أو عنصر محدد في قائمة مالية (راجع: الفقرة ١٤)

النظر في انعكاسات بعض الأمور المُضمَّنة في تقرير المراجع عن المجموعة الكاملة من القوائم المالية للمنشأة على مراجعة القائمة المالية الواحدة أو العنصر المحدد في إحدى القوائم المالية وعلى تقرير المراجع عن هذه القائمة أو هذا العنصر

٢٣أ. تتطلب الفقرة ١٤ من المراجع أن ينظر في انعكاسات بعض الأمور، إن وجدت، المُضمَّنة في تقرير المراجع عن المجموعة الكاملة من القوائم المالية على مراجعة القائمة المالية الواحدة أو العنصر المحدد في إحدى القوائم المالية، وعلى تقرير المراجع عن هذه القائمة أو هذا العنصر. ويُمارَس الحكم المهني عند النظر فيما إذا كان أمر مُضمَّن في تقرير المراجع عن المجموعة الكاملة من القوائم المالية يُعد ذا صلة في سياق تنفيذ ارتباط للتقرير عن قائمة مالية واحدة أو عنصر محدد في قائمة مالية.

٢٤أ. من بين العوامل التي قد تكون ذات صلة عند النظر في تلك الانعكاسات:

- طبيعة الأمر أو الأمور الموضحة في تقرير المراجع عن المجموعة الكاملة من القوائم المالية، ومدى علاقتها بما هو مضمَّن في القائمة المالية الواحدة أو العنصر المحدد في إحدى القوائم المالية.
- مدى انتشار الأمر أو الأمور الموضحة في تقرير المراجع عن المجموعة الكاملة من القوائم المالية.
- طبيعة ومدى الاختلافات بين أطر التقرير المالي المنطبقة.
- مدى الاختلاف بين الفترة أو الفترات التي تغطيها المجموعة الكاملة من القوائم المالية مقارنةً بفترة أو فترات أو تواريخ القائمة المالية الواحدة أو العنصر المحدد في إحدى القوائم المالية.
- الوقت المنقضي منذ تاريخ تقرير المراجع عن المجموعة الكاملة من القوائم المالية.

٢٥أ. على سبيل المثال، في حالة وجود تحفظ في رأي المراجع فيما يتعلق بالمبالغ مستحقة التحصيل في تقرير المراجع عن المجموعة الكاملة من القوائم المالية، واشتمال القائمة المالية الواحدة على مبالغ مستحقة التحصيل، أو تعلق العنصر المحدد في إحدى القوائم المالية بمبالغ مستحقة التحصيل، يُرجح عندئذ أن تكون هناك انعكاسات على المراجعة. ومن جهة أخرى، إذا كان التحفظ في رأي المراجع عن المجموعة الكاملة من القوائم المالية متعلقاً بتصنيف دين طويل الأجل، تقل عندئذ احتمالية وجود انعكاسات على مراجعة القائمة المالية الواحدة إذا كانت قائمة دخل، أو إذا كان العنصر المحدد في القائمة المالية متعلقاً بالمبالغ مستحقة التحصيل.

٢٦أ. قد يكون للأمر الرئيسة للمراجعة المبلغ عنها في تقرير المراجع عن المجموعة الكاملة من القوائم المالية انعكاسات على مراجعة قائمة مالية واحدة أو عنصر محدد في قائمة مالية. وقد تكون المعلومات المُضمَّنة في قسم الأمور الرئيسة للمراجعة عن الكيفية التي تم التعامل بها مع الأمر أثناء مراجعة المجموعة الكاملة من القوائم المالية، مفيدة عند تحديد المراجع للكيفية التي سيتعامل بها مع الأمر عندما يكون ذا صلة بمراجعة القائمة المالية الواحدة أو العنصر المحدد في القائمة المالية.

^{٣٢} معيار المراجعة (٧٠٠)، الفقرات ٤٦ و٦١-٦٣

تضمين إشارة إلى تقرير المراجع عن المجموعة الكاملة من القوائم المالية

٢٧أ. حتى عندما لا يكون لبعض الأمور المُضمَّنة في تقرير المراجع عن المجموعة الكاملة من القوائم المالية انعكاسات على مراجعة القائمة المالية الواحدة أو العنصر المحدد في إحدى القوائم المالية، أو على تقرير المراجع عن هذه القائمة أو هذا العنصر، فقد يرى المراجع أنه من المناسب الإشارة إلى الأمر أو الأمور في فقرة أمر آخر في تقريره عن القائمة المالية الواحدة أو عن العنصر المحدد في إحدى القوائم المالية (انظر معيار المراجعة (٧.٦)).^{٣٣} فعلى سبيل المثال، قد يرى المراجع أنه من المناسب الإشارة في تقريره عن القائمة المالية الواحدة أو عن عنصر محدد في القائمة المالية إلى قسم بعنوان "عدم التأكد الجوهري المتعلق بالاستمرارية" وارد في تقريره عن المجموعة الكاملة من القوائم المالية.

الرأي المعارض أو الامتناع عن إبداء رأي في تقرير المراجع عن المجموعة الكاملة من القوائم المالية للمنشأة (راجع: الفقرة ١٥)

٢٨أ. في تقرير المراجع عن مجموعة كاملة من القوائم المالية لإحدى المنشآت، يُسمح بالامتناع عن إبداء رأي فيما يتعلق بنتائج العمليات والتدفقات النقدية، عند الاقتضاء، وإبداء رأي غير معدل فيما يتعلق بالمركز المالي، وذلك لأن الامتناع عن إبداء الرأي متعلق بنتائج العمليات والتدفقات النقدية فقط، وليس بالقوائم المالية ككل.^{٣٤}

^{٣٣} معيار المراجعة (٧.٦)، الفقرتان ١٠ و ١١

^{٣٤} معيار المراجعة (٥١٠) "ارتباطات المراجعة لأول مرة - الأرصدة الافتتاحية"، الفقرة ٨، ومعيار المراجعة (٧.٥)، الفقرة ١٦

الملحق الأول

(راجع: الفقرة ٣١)

أمثلة لعناصر أو حسابات أو بنود محددة في قائمة مالية

- المبالغ مستحقة التحصيل، أو مخصص الحسابات المشكوك في تحصيلها، أو المخزون، أو الالتزامات بشأن المنافع المستحقة وفقاً لخطة معاشات تقاعد خاصة، أو القيمة المسجلة لأصول غير ملموسة محددة، أو الالتزام المتعلق بالمطالبات "المتكبدة ولكن دون أن يتم الإبلاغ عنها" في محفظة تأمين، بما في ذلك الإيضاحات ذات الصلة.
- جدول بالأصول المدارة خارجياً والدخل من خطة معاشات تقاعد خاصة، بما في ذلك الإيضاحات ذات الصلة.
- جدول بصافي الأصول الملموسة، بما في ذلك الإيضاحات ذات الصلة.
- جدول بالنفقات المتعلقة بعقار مستأجر، بما في ذلك الإيضاحات التفسيرية.
- جدول بالمشاركة في الأرباح أو مكافآت الموظفين، بما في ذلك الإيضاحات التفسيرية.

الملحق الثاني(*)

(راجع: الفقرة ١٧١)

أمثلة توضيحية لتقارير المراجع المستقل عن قائمة مالية واحدة وعن عنصر محدد في قائمة مالية(**)

- المثال التوضيحي (١): تقرير مراجع عن قائمة مالية واحدة لمنشأة غير مدرجة، مُعدّة وفقاً لإطار ذي غرض عام (إطار عرض عادل، لأغراض هذا المثال التوضيحي).
- المثال التوضيحي (٢): تقرير مراجع عن قائمة مالية واحدة لمنشأة غير مدرجة، مُعدّة وفقاً لإطار ذي غرض خاص (إطار عرض عادل، لأغراض هذا المثال التوضيحي).
- المثال التوضيحي (٣): تقرير مراجع عن عنصر محدد في قائمة مالية لمنشأة مدرجة، مُعدّة وفقاً لإطار ذي غرض خاص (إطار التزام، لأغراض هذا المثال التوضيحي).

* تم إدخال بعض التعديلات على صياغة نماذج تقرير المراجع المستقل الواردة في هذا المعيار ومعايير التقرير الأخرى، بما يتفق مع البيئة النظامية في المملكة العربية السعودية. ولم تغير أي من تلك التعديلات من مكونات تقرير المراجع المستقل حسب ما يتطلبه كل معيار.

** يعني مصطلح معايير المراجعة - أيما يرد - المعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، وفقاً لوثيقة الاعتماد الصادرة من مجلس إدارة الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين، والتي تتضمن بعض الإضافات الضرورية لتكييف تطبيق المعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، ولكنها لم تغير من متطلباتها.

المثال التوضيحي (١): تقرير مراجع عن قائمة مالية واحدة لمنشأة غير مدرجة، مُعدّة وفقاً لإطار ذي غرض عام (إطار عرض عادل، لأغراض هذا المثال التوضيحي).

لأغراض هذا المثال التوضيحي لتقرير المراجع، تم افتراض الظروف الآتية:

- مراجعة قائمة المركز المالي (بعبارة أخرى، قائمة مالية واحدة) لمنشأة غير مدرجة.
- تم إعداد قائمة المركز المالي من قبل إدارة المنشأة وفقاً لمتطلبات إطار التقرير المالي ذات الصلة بإعداد قائمة المركز المالي في الدولة X.
- تعكس شروط ارتباط المراجعة وصف مسؤولية الإدارة عن القوائم المالية المنصوص عليه في معيار المراجعة (٢١٠).
- إطار التقرير المالي المنطبق هو إطار عرض عادل يهدف إلى تلبية الاحتياجات المشتركة من المعلومات المالية لقطاع عريض من المستخدمين.
- حدد المراجع أنه من المناسب أن يستخدم في رأيه عبارة "تعرض بشكل عادل، من جميع الجوانب الجوهرية".
- المتطلبات المسلكية ذات الصلة التي تنطبق على المراجعة هي الميثاق الدولي لسلوك وأداب المهنة للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك معايير الاستقلال الدولية) المعتمد في المملكة العربية السعودية.
- استناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها، خلص المراجع إلى وجود عدم تأكد جوهري يتعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة وفقاً لمعيار المراجعة (٥٧٠). ويُعد الإفصاح في القائمة المالية الواحدة عن عدم التأكد الجوهري إفصاحاً كافياً.
- المراجع غير مطالب بالإبلاغ عن الأمور الرئيسية للمراجعة وفقاً لمعيار المراجعة (٧٠١) في سياق مراجعة قائمة المركز المالي، ولم يقرر الإبلاغ عنها لأي سبب آخر.
- حدد المراجع أنه لا توجد أي معلومات أخرى (أي إن متطلبات معيار المراجعة (٧٢٠) غير منطبقة).
- يختلف المسؤولون عن الإشراف على القائمة المالية عن أولئك المسؤولين عن إعداد هذه القائمة.
- لا يتحمل المراجع مسؤوليات تقرير أخرى مطلوبة بموجب أنظمة أو لوائح محلية.

تقرير المراجع المستقل

[المخاطبون المعنيون]

الرأي

لقد راجعنا قائمة المركز المالي للشركة (س) (الشركة) كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١١، والايضاحات المرفقة بالقائمة المالية، بما في ذلك ملخص للسياسات المحاسبية المهمة (يشار إليهم معاً بلفظ "القائمة المالية").

وفي رأينا، فإن القائمة المالية المرفقة تعرض بشكل عادل، من جميع الجوانب الجوهرية، المركز المالي للشركة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١١، وفقاً لمتطلبات إطار التقرير المالي ذات الصلة بإعداد مثل هذه القائمة المالية.

أساس الرأي

لقد قمنا بالمراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية. ومسؤولياتنا بموجب تلك المعايير موضحة بمزيد من التفصيل في قسم "مسؤوليات المراجع عن مراجعة القائمة المالية" الوارد في تقريرنا. ونحن مستقلون عن الشركة وفقاً للميثاق الدولي لسلوك وأداب المهنة للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك معايير الاستقلال الدولية) المعتمد في المملكة العربية السعودية ذي الصلة بمراجعتنا للقائمة المالية، وقد وفينا أيضاً بمسؤولياتنا المسلكية الأخرى وفقاً لذلك الميثاق. وفي اعتقادنا، فإن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافيةً ومناسبةً لتوفير أساس لرأينا.

عدم التأكد الجوهري المتعلق بالاستمرارية

نود أن نلفت الانتباه للإيضاح (٦) المرفق بالقائمة المالية، الذي يشير إلى أن الشركة تكبدت صافي خسارة قدرها (س) خلال السنة المنتهية في ٣١

ديسمبر ٢٠١٠، واعتباراً من ذلك التاريخ، تجاوزت الالتزامات المتداولة للشركة مجموع أصولها بمقدار (ص). ووفقاً لما هو مذكور في الإيضاح (٦)، فإن هذه الأحداث أو الظروف، جنباً إلى جنب مع الأمور الأخرى المنصوص عليها في الإيضاح (٦)، تشير إلى وجود عدم تأكد جوهري، قد يثير شكوكاً كبيرة حول قدرة الشركة على البقاء كمنشأة مستمرة. ولم يتم تعديل رأينا فيما يتعلق بهذا الأمر.

مسؤوليات الإدارة(*) والمكلفين بالحوكمة عن القائمة المالية^{٣٥}

الإدارة هي المسؤولة عن إعداد القائمة المالية وعرضها بشكل عادل وفقاً لمتطلبات إطار التقرير المالي ذات الصلة بإعداد مثل هذه القائمة المالية في الدولة X، وهي المسؤولة عن الرقابة الداخلية التي تراها الإدارة ضرورية لتمكينها من إعداد قائمة مالية خالية من التحريف الجوهري، سواءً بسبب غش أو خطأ.

وعند إعداد القائمة المالية، فإن الإدارة هي المسؤولة عن تقييم قدرة الشركة على البقاء كمنشأة مستمرة وعن الإفصاح بحسب مقتضى الحال، عن الأمور المتعلقة بالاستمرارية، واستخدام أساس الاستمرارية في المحاسبة، ما لم تعتمد الإدارة تصفية الشركة أو إيقاف عملياتها، أو ما لم يكن لدى الإدارة أي بديل واقعي آخر سوى القيام بذلك.

والمكلفون بالحوكمة هم المسؤولون عن الإشراف على آلية التقرير المالي في الشركة.(**)

مسؤوليات المراجع عن مراجعة القائمة المالية

تتمثل أهدافنا في الوصول إلى تأكيد معقول عما إذا كانت القائمة المالية ككل تخلو من التحريف الجوهري، سواءً بسبب غش أو خطأ، وفي إصدار تقرير المراجع الذي يتضمن رأينا. والتأكيد المعقول هو مستوى تأكيد مرتفع، لكنه لا يضمن أن المراجعة التي تم القيام بها وفقاً لمعايير المراجعة ستكشف دائماً عن كل تحريف جوهري متى كان موجوداً. ويمكن أن تنشأ التحريفات عن غش أو خطأ، وتُعد التحريفات جوهرياً إذا كان من المتوقع بدرجة معقولة أن تؤثر، كل منها على حدة أو في مجملها، على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه القائمة المالية.

وكجزء من المراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، فإننا نمارس الحكم المهني، ونلتزم بنزعة الشك المهني طوال عملية المراجعة. ونقوم أيضاً بما يلي:(***)

- التعرف على مخاطر التحريف الجوهري في القائمة المالية وتقييمها، سواءً بسبب غش أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة تستجيب لتلك المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة لتوفير أساس لرأينا. ويُعد خطر عدم اكتشاف التحريف الجوهري الناتج عن غش أعلى من الخطر الناتج عن خطأ، نظراً لأن الغش قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو إغفال ذكر متعمد أو إفادات مضللة أو تجاوز للرقابة الداخلية.
- التوصل إلى فهم للرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة من أجل تصميم إجراءات المراجعة المناسبة في ظل الظروف القائمة، وليس لغرض إبداء رأي في فاعلية الرقابة الداخلية للشركة.^{٣٦}
- تقويم مدى مناسبة السياسات المحاسبية المستخدمة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية، إن وجدت، والإفصاحات المتعلقة بها التي أعدها الإدارة.
- التوصل إلى استنتاج بشأن مدى مناسبة استخدام الإدارة لأساس الاستمرارية في المحاسبة، وما إذا كان هناك عدم تأكد جوهري متعلق

* المقصود بالإدارة هي الجهة المسؤولة بموجب نظام أو لائحة (أو وفقاً لعقد الارتباط في ظل غياب نظام أو لائحة محددة) عن إعداد القوائم المالية وعن محتوياتها تجاه الأطراف الخارجية.
٣٥ خلال هذه الأمثلة التوضيحية لتقارير المراجع، قد يحتاج مصطلحا الإدارة والمكلفون بالحوكمة إلى استبدالهما بمصطلح آخر مناسب في سياق الإطار القانوني في المملكة العربية السعودية.

** يجب على المراجع أن يستي هنا من هم المكلفون بالحوكمة في الشركة التي يراجعها وذلك وفقاً لمعيار المراجعة (٢٦٠)

*** توضح الفقرة ٤١(ب) من معيار المراجعة (٧٠٠) أن هذا الجزء المظلل يمكن تضمينه في ملحق يُرفق بتقرير المراجع. وتوضح الفقرة ٤١(ج) من معيار المراجعة (٧٠٠) أنه عندما تسمح الأنظمة أو اللوائح أو معايير المراجعة الوطنية صراحةً بذلك، فإنه يمكن أن تتم الإشارة إلى موقع إلكتروني خاص بسلطة معينة، يحتوي على وصف لمسؤوليات المراجع، بدلاً من تضمين هذه المواد في تقرير المراجع، بشرط أن يكون الوصف الموجود على الموقع الإلكتروني يتناول، ولا يتعارض مع، وصف مسؤوليات المراجع.

٣٦ يتم تعديل هذه الجملة، حسب مقتضى الحال، في الظروف التي يكون المراجع فيها مسؤولاً أيضاً عن إصدار رأي في فاعلية الرقابة الداخلية بالتزامن مع مراجعة القائمة المالية.

بأحداث أو ظروف قد تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة الشركة على البقاء كمنشأة مستمرة استناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها. وإذا خلصنا إلى وجود عدم تأكد جوهري، فإن علينا أن نلفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات العلاقة الواردة في القوائم المالية، أو علينا أن نعدّل رأينا في حال عدم كفاية تلك الإفصاحات. وتستند استنتاجاتنا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير المراجع. ومع ذلك، فإن أحداثاً أو ظروفًا مستقبلية قد تتسبب في توقف الشركة عن البقاء كمنشأة مستمرة.

- تقويم العرض العام للقائمة المالية وهيكلها ومحتواها، بما فيها الإفصاحات، وما إذا كانت القائمة المالية تعبر عن المعاملات والأحداث التي تمثلها بطريقة تحقق العرض العادل.

ونحن نتواصل مع المكلفين بالحوكمة فيما يتعلق بجملة أمور من بينها نطاق المراجعة وتوقيتها المخطط لهما والنتائج المهمة للمراجعة، بما في ذلك أي أوجه قصور مهمة في الرقابة الداخلية نتعرف عليها أثناء المراجعة.

[التوقيع باسم مكتب المراجعة، أو الاسم الشخصي للمراجع، أو بكليهما، حسب الاقتضاء (*)]

[عنوان المراجع] [يمكن تبديل الأماكن بين التاريخ والعنوان]

[التاريخ]

* ينبغي الالتزام بنظام مهنة المحاسبة والمراجعة في المملكة العربية السعودية.

المثال التوضيحي (٢): تقرير المراجع عن قائمة مالية واحدة لمنشأة غير مدرجة، مُعدّة وفقاً لإطار ذي غرض خاص

لأغراض هذا المثال التوضيحي لتقرير المراجع، تم افتراض الظروف الآتية:

- مراجعة قائمة المقبوضات والمدفوعات النقدية (بعبارة أخرى، قائمة مالية واحدة) لمنشأة غير مدرجة.
- لم يصدر تقرير مراجع عن المجموعة الكاملة من القوائم المالية.
- أعدت إدارة المنشأة القائمة المالية وفقاً للأساس المحاسبي للمقبوضات والمدفوعات النقدية استجابة لطلب مستلم من دائن بالحصول على معلومات التدفقات النقدية. وللإدارة إمكانية اختيار إطار التقرير المالي.
- إطار التقرير المالي المنطبق هو إطار عرض عادل يهدف إلى تلبية احتياجات مستخدمي محددين إلى المعلومات المالية.^{٣٧}
- توصل المراجع إلى أنه من المناسب إبداء رأي غير معدل (أي "خال من التحفظات")، استناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها.
- حدد المراجع أنه من المناسب أن يستخدم في رأيه عبارة "تعرض بشكل عادل، من جميع الجوانب الجوهرية".
- المتطلبات المسلكية ذات الصلة التي تنطبق على المراجعة هي الميثاق الدولي لسلوك وأداب المهنة للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك معايير الاستقلال الدولية) المعتمد في المملكة العربية السعودية.
- ثمة قيد مفروض على توزيع تقرير المراجع أو استخدامه.
- استناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها، خلص المراجع إلى أنه لا يوجد عدم تأكد جوهري فيما يتعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة وفقاً لمعيار المراجعة (٥٧٠).
- المراجع غير مطالب بالإبلاغ عن الأمور الرئيسية للمراجعة وفقاً لمعيار المراجعة (٧٠١) في سياق مراجعة قائمة المقبوضات والمدفوعات النقدية.
- حدد المراجع أنه لا توجد أي معلومات أخرى (أي إن متطلبات معيار المراجعة (٧٢٠) غير منطبقة).
- الإدارة هي المسؤولة عن إعداد القائمة المالية والإشراف على آلية التقرير المالي لإعداد هذه القائمة المالية.
- لا يتحمل المراجع مسؤوليات تقرير أخرى مطلوبة بموجب أنظمة أو لوائح محلية.

تقرير المراجع المستقل

[المخاطبون المعنيون]

الرأي

لقد راجعنا قائمة المقبوضات والمدفوعات النقدية للشركة (س) (الشركة) للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠ والإيضاحات المرفقة بهذه القائمة، بما في ذلك ملخص للسياسات المحاسبية المهمة (يشار إليهم معاً بلفظ "القائمة المالية").

وفي رأينا، فإن القائمة المالية المرفقة تعرض بشكل عادل، من جميع الجوانب الجوهرية، المقبوضات والمدفوعات النقدية للشركة عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠، وفقاً للأساس المحاسبي للمقبوضات والمدفوعات النقدية المبين في الإيضاح (X).

أساس الرأي

لقد قمنا بالمراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية. ومسؤولياتنا بموجب تلك المعايير موضحة بمزيد من التفصيل في قسم "مسؤوليات المراجع عن مراجعة القائمة المالية" الوارد في تقريرنا. ونحن مستقلون عن الشركة وفقاً للميثاق الدولي لسلوك وأداب المهنة للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك معايير الاستقلال الدولية) المعتمد في المملكة العربية السعودية ذي الصلة بمراجعتنا للقائمة المالية، وقد وفينا أيضاً بمسؤولياتنا المسلكية الأخرى وفقاً لذلك الميثاق. وفي اعتقادنا فإن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس لرأينا.

^{٣٧} يحتوي معيار المراجعة (٨٠٠) على متطلبات وإرشادات بشأن شكل ومحتوى القوائم المالية المعدّة وفقاً لإطار ذي غرض خاص.

لفت انتباه - الأساس المحاسبي

نود أن نلفت الانتباه إلى الإيضاح X المرفق بالقائمة المالية، الذي يوضح الأساس المحاسبي. وقد تم إعداد القائمة المالية لتوفير معلومات للدائن (ص). ونتيجة لذلك، فإن القائمة قد لا تكون مناسبة لأغراض أخرى. ولم يتم تعديل رأينا فيما يتعلق بهذا الأمر.

مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة عن القائمة المالية^{٣٨}

إن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد القائمة المالية وعرضها بشكل عادل وفقاً للأساس المحاسبي للمقبوضات والمدفوعات النقدية المبين في الإيضاح X؛ ويشمل هذا تحديد أن الأساس المحاسبي للمقبوضات والمدفوعات النقدية يُعد أساساً مقبولاً لإعداد القائمة المالية في ظل الظروف القائمة، وهي المسؤولة كذلك عن الرقابة الداخلية التي ترى أنها ضرورية لتمكينها من إعداد قائمة مالية خالية من التحريف الجوهرية، سواءً بسبب غش أو خطأ. وعند إعداد القائمة المالية، فإن الإدارة هي المسؤولة عن تقييم قدرة الشركة على البقاء كمنشأة مستمرة وعن الإفصاح بحسب مقتضى الحال، عن الأمور المتعلقة بالاستمرارية، واستخدام أساس الاستمرارية في المحاسبة، ما لم تعتزم الإدارة تصفية الشركة أو إيقاف عملياتها، أو ما لم يكن لدى الإدارة أي بديل واقعي آخر سوى القيام بذلك.

مسؤوليات المراجع عن مراجعة القائمة المالية

تتمثل أهدافنا في الوصول إلى تأكيد معقول عما إذا كانت القائمة المالية ككل تخلو من التحريف الجوهرية، سواءً بسبب غش أو خطأ، وفي إصدار تقرير المراجع الذي يتضمن رأينا. والتأكيد المعقول هو مستوى تأكيد مرتفع، لكنه لا يضمن أن المراجعة التي تم القيام بها وفقاً لمعايير المراجعة ستكشف دائماً عن كل تحريف جوهري متى كان موجوداً. ويمكن أن تنشأ التحريفات عن غش أو خطأ، وتُعد التحريفات جوهرياً إذا كان من المتوقع بدرجة معقولة أن تؤثر، كل منها على حدة أو في مجملها، على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه القائمة المالية.

وكجزء من المراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، فإننا نمارس الحكم المهني، ونلتزم بنزعة الشك المهني طوال عملية المراجعة. ونقوم أيضاً بما يلي: (*)

- التعرف على مخاطر التحريف الجوهري في القائمة المالية وتقييمها، سواءً بسبب غش أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة تستجيب لتلك المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة لتوفير أساس لرأينا. ويُعد خطر عدم اكتشاف التحريف الجوهري الناتج عن غش أعلى من الخطر الناتج عن خطأ، نظراً لأن الغش قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو إغفال ذكر متعمد أو إفادات مضللة أو تجاوز للرقابة الداخلية.
- التوصل إلى فهم للرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة من أجل تصميم إجراءات المراجعة المناسبة في ظل الظروف القائمة، وليس لغرض إبداء رأي في فاعلية الرقابة الداخلية للشركة.^{٣٩}
- التوصل إلى استنتاج بشأن مدى مناسبة استخدام الإدارة لأساس الاستمرارية في المحاسبة، وما إذا كان هناك عدم تأكيد جوهري متعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة الشركة على البقاء كمنشأة مستمرة استناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها. وإذا خلصنا إلى وجود عدم تأكيد جوهري، فإن علينا أن نلفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات العلاقة الواردة في القائمة المالية، أو علينا أن نعدّل رأينا في حال عدم كفاية تلك الإفصاحات. وتستند استنتاجاتنا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير المراجع. ومع ذلك، فإن أحداثاً أو ظروفًا مستقبلية قد تتسبب في توقف الشركة عن البقاء كمنشأة مستمرة.

^{٣٨} خلال هذه الأمثلة التوضيحية لتقارير المراجع، قد يحتاج مصطلحا الإدارة والمكلفون بالحوكمة أن يتم استبدالهما بمصطلح آخر مناسب في سياق الإطار القانوني في المملكة العربية السعودية

* توضح الفقرة ٤١(ب) من معيار المراجعة (٧٠٠) أن هذا الجزء المظلل يمكن تضمينه في ملحق يُرفق بتقرير المراجع. وتوضح الفقرة ٤١(ج) من معيار المراجعة (٧٠٠) أنه عندما تسمح الأنظمة أو اللوائح أو معايير المراجعة الوطنية صراحةً بذلك، فإنه يمكن أن تتم الإشارة إلى موقع إلكتروني خاص بسلطة معينة، يحتوي على وصف لمسؤوليات المراجع، بدلاً من تضمين هذه المواد في تقرير المراجع، بشرط أن يكون الوصف الموجود على الموقع الإلكتروني يتناول، ولا يتعارض مع، وصف مسؤوليات المراجع.

^{٣٩} يتم تعديل هذه الجملة، حسب مقتضى الحال، في الظروف التي يكون المراجع فيها مسؤولاً أيضاً عن إصدار رأي في فاعلية الرقابة الداخلية بالتزامن مع مراجعة القائمة المالية.

- تقويم مدى مناسبة السياسات المحاسبية المستخدمة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية، إن وجدت، والإفصاحات المتعلقة بها التي أعدها الإدارة.
 - تقويم العرض العام للقائمة المالية وهيكلها ومحتواها، بما فيها الإفصاحات، وما إذا كانت القائمة المالية تعبر عن المعاملات والأحداث التي تمثلها بطريقة تحقق العرض العادل.
- ونحن نتواصل مع المكلفين بالحوكمة فيما يتعلق بجملة أمور من بينها نطاق المراجعة وتوقيتها المخطط لهما والنتائج المهمة للمراجعة، بما في ذلك أي أوجه قصور مهمة في الرقابة الداخلية نتعرف عليها أثناء المراجعة.

[التوقيع باسم مكتب المراجعة، أو الاسم الشخصي للمراجع، أو بكليهما، حسب الاقتضاء (*)]

[عنوان المراجع] [يمكن تبديل الأماكن بين التاريخ والعنوان]

[التاريخ]

المثال التوضيحي (٣): تقرير المراجع عن عنصر محدد في قائمة مالية لمنشأة مدرجة، مُعدة وفقاً لإطار ذي غرض خاص.

لأغراض هذا المثال التوضيحي لتقرير المراجع، تم افتراض الظروف الآتية:

- مراجعة جدول المبالغ مستحقة التحصيل (بعبارة أخرى، عنصر أو حساب أو بند في قائمة مالية).
- أعدت إدارة المنشأة المعلومات المالية وفقاً لأحكام التقرير المالي التي وضعتها سلطة تنظيمية للوفاء بمتطلبات تلك السلطة. ولا تملك الإدارة إمكانية اختيار إطار التقرير المالي.
- إطار التقرير المالي المنطبق هو إطار التزام يهدف إلى تلبية احتياجات مستخدمين محددين إلى المعلومات المالية.^{٤٠}
- تعكس شروط ارتباط المراجعة وصف مسؤولية الإدارة عن القوائم المالية المنصوص عليه في معيار المراجعة (٢١٠).
- توصل المراجع إلى أنه من المناسب إبداء رأي غير معدل (أي "خال من التحفظات")، استناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها.
- المتطلبات المسلكية ذات الصلة التي تنطبق على المراجعة هي الميثاق الدولي لسلوك وأداب المهنة للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك معايير الاستقلال الدولية) المعتمد في المملكة العربية السعودية.
- ثمة قيد مفروض على توزيع تقرير المراجع.
- استناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها، خلص المراجع إلى أنه لا يوجد عدم تأكد جوهري فيما يتعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة وفقاً لمعيار المراجعة (٥٧٠).
- المراجع غير مطالب بالإبلاغ عن الأمور الرئيسية للمراجعة وفقاً لمعيار المراجعة (٧٠١) في سياق مراجعة جدول المبالغ مستحقة التحصيل، ولم يقرر الإبلاغ عنها لأي سبب آخر.
- حدد المراجع أنه لا توجد أي معلومات أخرى (أي إن متطلبات معيار المراجعة (٧٢٠) غير منطبقة).
- يختلف المسؤولون عن الإشراف على القائمة المالية عن أولئك المسؤولين عن إعداد هذه القائمة.
- لا يتحمل المراجع مسؤوليات تقرير أخرى مطلوبة بموجب أنظمة أو لوائح محلية.

تقرير المراجع المستقل

[إلى مساهمي الشركة (س) أو أي مخاطب آخر مناسب]

الرأي

لقد راجعنا جدول المبالغ مستحقة التحصيل للشركة (س) (الشركة) كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١١ ("الجدول").

* ينبغي الالتزام بنظام مهنة المحاسبة والمراجعة في المملكة العربية السعودية.

^{٤٠} يحتوي معيار المراجعة (٨٠٠) على متطلبات وإرشادات بشأن شكل ومحتوى القوائم المالية المعدة وفقاً لإطار ذي غرض خاص.

وفي رأينا، فإن المعلومات المالية في جدول الشركة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠١، مُعدّة من جميع الجوانب الجوهرية وفقاً لـ [توضيح أحكام التقرير المالي الموضوعة من قبل السلطة التنظيمية].

أساس الرأي

لقد قمنا بالمراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية. ومسؤولياتنا بموجب تلك المعايير موضحة بمزيد من التفصيل في قسم "مسؤوليات المراجع عن مراجعة الجدول" الوارد في تقريرنا. ونحن مستقلون عن الشركة وفقاً للميثاق الدولي لسلوك وآداب المهنة للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك معايير الاستقلال الدولية) المعتمد في المملكة العربية السعودية ذي الصلة بمراجعتنا للجدول، وقد وفينا أيضاً بمسؤولياتنا المسلكية الأخرى وفقاً لذلك الميثاق. وفي اعتقادنا فإن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس لرأينا.

لفت انتباه – الأساس المحاسبي وتقييد التوزيع

نود أن نلفت الانتباه إلى الإيضاح X المرفق بالجدول، الذي يوضح الأساس المحاسبي. وقد تم إعداد الجدول لمساعدة الشركة في الوفاء بمتطلبات السلطة التنظيمية (ع). ونتيجة لذلك، فإن الجدول قد لا يكون مناسباً لأغراض أخرى. وتقريرنا مُعدّ فقط للشركة والسلطة التنظيمية (ع)، ولا ينبغي توزيعه على أي أطراف أخرى بخلاف الشركة أو السلطة التنظيمية (ع). ولم يتم تعديل رأينا فيما يتعلق بهذا الأمر.

مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة عن الجدول^{٤١}

إن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد الجدول وفقاً لـ [توضيح أحكام التقرير المالي الموضوعة من قبل السلطة التنظيمية]، وهي المسؤولة عن الرقابة الداخلية التي ترى أنها ضرورية لتمكينها من إعداد الجدول بطريقة خالية من التحريف الجوهرية، سواءً بسبب غش أو خطأ. وعند إعداد الجدول، فإن الإدارة هي المسؤولة عن تقييم قدرة الشركة على البقاء كمنشأة مستمرة وعن الإفصاح بحسب مقتضى الحال، عن الأمور المتعلقة بالاستمرارية، واستخدام أساس الاستمرارية في المحاسبة، ما لم تعتمد الإدارة تصفية الشركة أو إيقاف عملياتها، أو ما لم يكن لدى الإدارة أي بديل واقعي آخر سوى القيام بذلك.

والمكلفون بالحوكمة هم المسؤولون عن الإشراف على آلية التقرير المالي في الشركة.*

مسؤوليات المراجع عن مراجعة الجدول

تتمثل أهدافنا في الوصول إلى تأكيد معقول عمّا إذا كان الجدول ككل يخلو من التحريف الجوهرية، سواءً بسبب غش أو خطأ، وفي إصدار تقرير المراجع الذي يتضمن رأينا. والتأكيد المعقول هو مستوى تأكيد مرتفع، لكنه لا يضمن أن المراجعة التي تم القيام بها وفقاً لمعايير المراجعة ستكشف دائماً عن كل تحريف جوهري متى كان موجوداً. ويمكن أن تنشأ التحريفات عن غش أو خطأ، وتُعد التحريفات جوهرية إذا كان من المتوقع بدرجة معقولة أن تؤثر، كل منها على حدة أو في مجملها، على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذا الجدول.

^{٤١} خلال هذه الأمثلة التوضيحية لتقارير المراجع، قد يحتاج مصطلحا الإدارة والمكلفون بالحوكمة أن يتم استبدالهما بمصطلح آخر مناسب في سياق الإطار القانوني في المملكة العربية السعودية

* يجب على المراجع أن يسيّ هنا من هم المكلفون بالحوكمة في الشركة التي يراجعها وذلك وفقاً لمعييار المراجعة (٢٦٠)

وكجزء من المراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، فإننا نمارس الحكم المهني، ونلتزم بنزعة الشك المهني طوال عملية المراجعة. ونقوم أيضاً بما يلي: (*)

- التعرف على مخاطر التحريف الجوهرى فى الجدول وتقييمها، سواءً بسبب غش أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة تستجيب لتلك المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة لتوفير أساس لرأينا. ويُعد خطر عدم اكتشاف التحريف الجوهرى الناتج عن غش أعلى من الخطر الناتج عن خطأ، نظراً لأن الغش قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو إغفال ذكر متعمد أو إفادات مضللة أو تجاوز للرقابة الداخلية.
- التوصل إلى فهم للرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة من أجل تصميم إجراءات المراجعة المناسبة في ظل الظروف القائمة، وليس لغرض إبداء رأي في فاعلية الرقابة الداخلية للشركة.^{٤٢}
- التوصل إلى استنتاج بشأن مدى مناسبة استخدام الإدارة لأساس الاستمرارية في المحاسبة، وما إذا كان هناك عدم تأكيد جوهرى متعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة الشركة على البقاء كمنشأة مستمرة استناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها. وإذا خالصنا إلى وجود عدم تأكيد جوهرى، فإن علينا أن نلفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات العلاقة الواردة في الجدول، أو علينا أن نعدّل رأينا في حال عدم كفاية تلك الإفصاحات. وتستند استنتاجاتنا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير المراجع. ومع ذلك، فإن أحداثاً أو ظروفًا مستقبلية قد تسبب في توقف الشركة عن البقاء كمنشأة مستمرة.
- تقويم مدى مناسبة السياسات المحاسبية المستخدمة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية، إن وجدت، والإفصاحات المتعلقة بها التي أعدتها الإدارة.

ونحن نتواصل مع المكلفين بالحوكمة فيما يتعلق بجملة أمور من بينها نطاق المراجعة وتوقيتها المخطط لهما والنتائج المهمة للمراجعة، بما في ذلك أي أوجه قصور مهمة في الرقابة الداخلية نتعرف عليها أثناء المراجعة.

ونفيد أيضاً المكلفين بالحوكمة بأننا قد التزمنا بالمتطلبات المسلكية ذات الصلة المتعلقة بالاستقلال، ونبغهم بجميع العلاقات والأمور الأخرى التي قد يُعتقد بشكل معقول أنها تؤثر على استقلالنا، وعند الاقتضاء، نبغهم بالتصرفات المتخذة للقضاء على التهديدات أو التدابير الوقائية المطبقة.

الشريك المسؤول عن الارتباط في المراجعة التي أدت إلى صدور تقرير المراجع المستقل المائل هو [الاسم].

[التوقيع باسم مكتب المراجعة، أو الاسم الشخصي للمراجع، أو بكليهما، حسب الاقتضاء (**)]

[عنوان المراجع] [يمكن تبديل الأماكن بين التاريخ والعنوان]

[التاريخ]

* توضح الفقرة ٤١ (ب) من معيار المراجعة (٧٠٠) أن هذا الجزء المظلل يمكن تضمينه في ملحق يُرفق بتقرير المراجع. وتوضح الفقرة ٤١ (ج) من معيار المراجعة (٧٠٠) أنه عندما تسمح الأنظمة أو اللوائح أو معايير المراجعة الوطنية صراحةً بذلك، فإنه يمكن أن تتم الإشارة إلى موقع إلكتروني خاص بسلطة معنية، يحتوي على وصف لمسؤوليات المراجع، بدلاً من تضمين هذه المواد في تقرير المراجع، بشرط أن يكون الوصف الموجود على الموقع الإلكتروني يتناول، ولا يتعارض مع، وصف مسؤوليات المراجع.

^{٤٢} يتم تعديل هذه الجملة، حسب مقتضى الحال، في الظروف التي يكون المراجع فيها مسؤولاً أيضاً عن إصدار رأي في فاعلية الرقابة الداخلية بالتزامن مع مراجعة الجدول

** ينبغي الالتزام بنظام مهنة المحاسبة والمراجعة في المملكة العربية السعودية.

Copyright	حقوق التأليف والنشر
<p>“This Handbook of International Quality Management, Auditing, Review, Other Assurance, and Related Services Pronouncements, 2022 Edition of the International Auditing and Assurance Standards Board published by the International Federation of Accountants in October 2023 in the English language, has been translated into Arabic by the Saudi Organization for Chartered and Professional Accountants in January 2024, and is reproduced with the permission of IFAC. The process for translating the Handbook of International Quality Management, Auditing, Review, Other Assurance, and Related Services Pronouncements, 2022 Edition was considered by IFAC and the translation was conducted in accordance with “Policy Statement—Policy for Translating Publications of the International Federation of Accountants.” The approved text of the Handbook of International Quality Management, Auditing, Review, Other Assurance, and Related Services Pronouncements, 2022 Edition is that published by IFAC in the English language. IFAC assumes no responsibility for the accuracy and completeness of the translation or for actions that may ensue as a result thereof.</p>	<p>“قامت الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين في يناير ٢٠٢٤ بإعداد الترجمة العربية لكتاب إصدارات المعايير الدولية لإدارة الجودة والمراجعة والفحص والتأكدات الأخرى والخدمات ذات العلاقة، طبعة عام ٢٠٢٢ التي أصدرها مجلس المعايير الدولية للمراجعة والتأكد، ونشرها الاتحاد الدولي للمحاسبين في أكتوبر ٢٠٢٣ باللغة الإنجليزية. وتم إعادة نشر هذا الكتاب بإذن من الاتحاد الدولي للمحاسبين. وقد نظر الاتحاد الدولي للمحاسبين في آلية ترجمة هذا الكتاب، والذي تمت ترجمته وفقاً لسياسة الاتحاد المنشورة بعنوان "بيان السياسات: سياسة ترجمة مطبوعات الاتحاد الدولي للمحاسبين". والنسخة المعتمدة من كتاب إصدارات المعايير الدولية لإدارة الجودة والمراجعة والفحص والتأكدات الأخرى والخدمات ذات العلاقة، طبعة عام ٢٠٢٢، هي النسخة التي أصدرها الاتحاد الدولي للمحاسبين باللغة الإنجليزية. ولا يتحمل الاتحاد الدولي للمحاسبين أية مسؤولية عن دقة واكتمال الترجمة أو عن التصرفات التي قد تنشأ نتيجة لها.</p>
<p>English language text of the Handbook of International Quality Management, Auditing, Review, Other Assurance, and Related Services Pronouncements © 2023 by IFAC. All rights reserved.</p>	<p>حقوق التأليف والنشر للنص الإنجليزي من كتاب إصدارات المعايير الدولية لإدارة الجودة والمراجعة والفحص والتأكدات الأخرى والخدمات ذات العلاقة © لعام ٢٠٢٣ محفوظة للاتحاد الدولي للمحاسبين. جميع الحقوق محفوظة.</p>
<p>Arabic language text of the Handbook of International Quality Management, Auditing, Review, Other Assurance, and Related Services Pronouncements © 2024 by IFAC. All rights reserved.</p>	<p>حقوق التأليف والنشر للنص العربي من كتاب إصدارات المعايير الدولية لإدارة الجودة والمراجعة والفحص والتأكدات الأخرى والخدمات ذات العلاقة © لعام ٢٠٢٤ محفوظة للاتحاد الدولي للمحاسبين. جميع الحقوق محفوظة.</p>
<p>Original title: [Handbook of International Quality Management, Auditing, Review, Other Assurance, and Related Services Pronouncements, 2022 Edition] ISBN: [978-1-60815-546-0]</p>	<p>العنوان الأصلي: [Handbook of International Quality Management, Auditing, Review, Other Assurance, and Related Services Pronouncements, 2022 Edition] ردمك: [978-1-60815-546-0]</p>
<p>Contact Permissions@ifac.org for permission to reproduce, store or transmit, or to make other similar uses of this document.”</p>	<p>اتصل على permission@ifac.org للحصول على إذن بإعادة النشر أو التخزين أو النقل أو أي استخدامات أخرى مماثلة لهذا المستند.”</p>